النشاط الإقتصادي الحرفي للمناطق التراثية كآلية للحفاظ
تقييم أساليب التدخل الرسمى للإرتقاء بكلِ من منطقتي المدابغ خلف سور مجري العيون والصاغة بالدرب الأحمر

Local economic activities as a tool for reservations of the heritage areas
Assessment of methods of official intervention for upgrading the areas of tanneries behind the walls of Majri Al-Ayoun and Al-Sagha in Al-Darb Al-Ahmar

أ.م.د/ أحمد محمد إمام حماد
الأستاذ المساعد وقائم بأعمال رئيس قسم العمارة بمعهد أكتوبر العالي للهندسة و التكنولوجيا ب ٦ أكتوبر
Assist.Prof. Dr. Ahmed Mohamed Emam
Assistant Professor and Head of the Architectural Engineering Department, October Higher Institute of Engineering and Technology
ahmed.hamad@ohi.edu.eg

ملخص البحث :-

التراث هو ذاكرة المجتمع بما مر عليه من أحداث وأزمات ومراحل تطور مختلف الإبداعات واستمراريتها ، فهو ناتج عمليات اجتماعية لأمة ما في حضارات سابقة يتم وراثتها من السلف إلى الخلف ، وتمتد لتشمل الموروث المادي الملموس أو الفكري غير الملموس الذي تتوارثه الأجيال في جميع جوانب النواحي المادية والوجدانية ، وقد إتسعت مفاهيم العالم للتراث في الآونة الأخيرة لتشمل كل الأنشطة الإنسانية و منها الأنشطة الإقتصادية و الحرفية ، و يعاني التراث المصري من مشكلات إدارية و تشريعية و من عدم ملاءمة أساليب التدخل الرسمي في المناطق التراثية بعدم و جود شفافية كافية و البحث الرسمي عن العائد الإقتصادي المباشر من خلال إستغلال المواقع الواقعة داخل و علي حدود المناطق التراثية بعمل مشاريع إستثمارية لا يكون للسكان الأصليين للمنطقة مشاركة فيها و دون إدارة حوار مجتمعي معهم ، مما يجعلهم غير قادرين علي المشاركة في وضع الخطط أو تنفيذها أو الإستفادة بمنتوجها الإقتصادي علي أقل تقدير ، و قد ظهر فارق كبير فيما بين أهمية المشاركة المجتمعية و إنتهاج سياسة bottom-up في منطقة الصاغة بالجمالية مع صناع صياغة الذهب و الحلي حيث كان قرار الإنتقال بالصناعة من الجمالية إلي مدينة مدينة العبور مع إحتفاظهم بملكيتهم للمنطقة التي خرجت منها الصناعة و تحويلها إلي نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي و هو تجارة الحلي بالجملة، وبين إخلاء منطقة المدابغ خلف سور مجري العيون من قبل الجهات الرسمية و إستغلالها في مشروعات إستثمارية لا علاقة لها بالنشاط الرئيسي للمنطقة و إنشاء منطقة صناعية خاصة بصناعات الجلود بمنطقة الروبيكي بين مدينة بدر و مدينة العاشر من رمضان ، وقد أثمر إسلوب التدخل بالحالة الأولي علي كيفية مشاركة الصناع و أربار حرفة صناعة الحلي عن المشاركة الفعالة في إنشاء البنية الأساسية و الخدمات اللوجستية الخاصة بهم علي نفقتهم و مشاركتهم الدولة في بناء و تجهيز مصلحة الدمغة والموازين ، بينما في الحالة الثانية ، فقد ولد حالة من عدم الرضا و بالتالي إحجام بعض الحرفيين عن المشاركة و تعطيل الإنتاج و عزوف بعضهم و إعتزالهم المهنة نتيجة بعد المكان الجديد للصناعة عنهم و عن محال سكنهم .

الكلمات الدالة :

التراث – الأنشطة الإنسانية – أساليب التدخل للإرتقاء.

Abstract:

Heritage is the memory of society with its events, crises and stages of development and continuity of various innovations. The concepts of heritage have recently expanded to include all human activities, including economic, social, and craft activities. The Egyptian heritage suffers from administrative and legislative problems and the inadequacy of official methods of intervention in the heritage areas, the lack of transparency, and the official search for direct economic returns through the exploitation of sites located within and on the borders of the heritage areas by making investment projects that are not for the indigenous population. The region is participating in it and without conducting a societal dialogue with them, which makes them unable to participate in developing plans, implementing them or benefiting from its economic product at the very least. A big difference emerged between the importance of community participation and the adoption of a bottom-up policy in the Al Sagha area in Al Jamaliah with the gold and jewelry makers. The original activity, which is wholesale jewelry trade, and between the evacuation of the tanneries area behind the wall of Majra Al-Ayoun by the official authorities and its exploitation in investment projects unrelated to the main activity of the region and the establishment of an industrial zone for leather industries in the Al-Rubiki area between Badr City and the Tenth of Ramadan City .The method of intervention in the first case resulted in the participation of the artisans and the craftsmen of the jewelry industry for their effective participation in the establishment of the infrastructure and their own logistics services at their expense and the state's participation in building and equipping the stamp and scales department, while in the second case, a state of lack of Satisfaction and consequently the reluctance of some craftsmen to participate, disruption of production and the reluctance of some of them and their retirement from the profession was a result of the new place of industry from them and their places of residence.

Keywords:

Heritage, humanitarian activities, intervention methods for upgrading

المقدمة:-

التراث هو ذاكرة المجتمع بما مر عليه من أحداث وأزمات ومراحل تطور مختلف الإبداعات واستمراريتها ، فهو ناتج عمليات اجتماعية لأمة ما في حضارات سابقة يتم وراثتها من السلف إلى الخلف ، وتمتد لتشمل الموروث المادي الملموس أو الفكري غير الملموس الذي تتوارثه الأجيال في جميع جوانب النواحي المادية والوجدانية ، وهذه إما ظاهرة للعيان أو أنها مازالت خبيئة تحتاج إلى اكتشافها من جديد اليوم ، كما أن أهميته الشديدة تكمن في عدم إمكانية إستعواضه عند فقده ، لذا فالحفاظ عليه والإرتقاء به دون مسخه أو الإضرار به هو حفاظ علي هوية المجتمع و شخصيته. (إفتتاحية جريدة مركز طارق والي العمارة والتراث المجلد ٧ العدد ١٤، 22يونيو ٢٠٢٢)

و النشاط الإقتصادي الحرفي - لأى منطقة هو جزء من تراثها وهويتها والصورة الذهنية المتكونة عنها ، فإذا ما تم تسمية المنطقة بإسم ينتسب لنشاط حرفى أصبح جزءً رئيسياً من شخصيتها. و عندما يكون ذلك الإرتباط مابين النشاط و إسم المنطقة محفوراً فى ذاكرة المنطقة علي مر السنين و مرتبطاً بها و يمثل الحرفة الرئيسية لأهلها و سكانها أصبح من مكونات "الذات" لتلك المنطقة و سكانها و رؤية الناس لها وبالتالى تصبح الحرفه ومسمى المنطقة الذى يرتبط بالحرفه جزء من

تراثها كعمارتها و عمرانها الممثلان للتراث المادى لها، مثل مناطق الصاغة و النحاسين و المدابغ خلف سور مجري العيون و غيرهامن المناطق التى إكتسبت شهرتهامن خلال نشاط سكانها وحرفتهم.

إفراغ منطقة تراثية من حرفتها الرئسية يفقدها هويتها ويؤدى إلى خلل فى التركيب الإجتماعى و الإقتصادى للمجتمع المحلى وتغيير "معنى" و "قيمة" العمران فى أذهان السكان والزوار وبالتأكيد يغير الميزة النسبية التى تتمتع بها المنطقة التراثية فى أذهان الزوار المحتملين وحتى موقعها فى "الوعى الجماعى" . على سبيل المثال فإن فقدان منطقة الصاغة بالدرب الأحمر بوسط القاهرة التاريخية لحرفة صياغة الذهب أو تجارتها ليس تغييراً فى النشاط الإقتصادى للسكان المحليين ولكن تغيير فى "الشخصية" و"القيمة" و "وعى" المصريين كلهم عن منطقة ترتبط بالمناسبات السعيدة وتكوين الأسر الجديده منذ قرون. أى تدخل فى العمران يؤدى إلى تغيير يطرأ على التركيبه الحرفيه و التجارية لمنطقة الصاغة قد يؤثر علي سلامة عمران المنطقة و بيئتها الطبيعية ويقلل العائد الإقتصادي قد يكون له أثر سلبى علي العمران بما فيه من تراث وعلى تكوين المجتمع المحلى إذا لم يكن تدخل متعدد الجوانب ويراعى حساسية المنطقة. وبالتأكيد فإن أفضل التدخلات العمرانية هو الذى يراعى خصوصية المنطقة ويشارك فى تشكيله أفراد المجتمع المحلى ولا يكتفى بتحقيق أهداف قطاعيةً وهى التجربة الفريدة التى تمت فى منطقة الصاغة على مدار عشرون عاما لنقل صناعة الذهب بواسطة تجار وصناع الذهب أنفسهم من منطقة الصاغة إلى مدينة العبور دون تفريغ العمران من هويته و الحفاظ عليه كمقر لتجارة الذهب. وربما يكون المحرك الأول لخروج صناعة الذهب كنشاط ملوث من منطقة الصاغة هو المحاذير و القيود الكثيرة التى وضعتها أجهزة الدولة علي ورش و مصانع الذهب بالمنطقة لإستعمالها كيماويات شديدة الخطورة ولما تخرجه تلك الصناعة من أبخرة حمضية مهلكة للحجر و البشر. فقد إنتقل العديد من المصانع الكبري و الورش إلي مدينة العبور حيث البنية التحتية مهيئة لحماية السكان والعمال و تحولت المساحات المخلاه فى منطقة الصاغة إلي مراكز لتجارة الذهب و الحلي بالجملة و نصف الجملة. أما ما يجعل هذا التجربة متميزة وفى حاجة إلى دراسة عميقة ومتأنية حتى يمكن تكرار نجاحاتها فهو مبادرة أصحاب المصانع و الورش بمعظم مصروفات الإنتقال وإعادة تأهيل المناطق التى أخلوها وتجهيز المناطق التى إنتقلوا إليها دون تأثير يذكر على مستهلكى منتجات تلك الحرفه التراثية وبتطوير كبير فى تصميماتها ودون تدخل من الجهات الحكومية فى سير العمل. بل أن صناع وتجار الذهب تكفلوا بنقل مصلحة الدمغة والموازين الموجودة بمنطقة الصاغة لتكون بجوار مقار أعمالهم الجديدة بمدينة العبور وتبرعوا بشراء أجهزتها علي نفقتهم تسهيلاً لعملية دمغ المصوغات حيث أن نقل المصوغات الذهبية يحتاج تكلفة تأمين عالية.

منطقة أخرى فى القاهرة إكتسبت هوية حرفيه ونشاط إقتصادى مميز على مدى العقود الماضية تحول إلى تراث حديث هى منطقة المدابغ خلف سور مجرى العيون والتى إشتهرت بصناعة و تجارة الجلود ومشتقاتها من غراء وكيماويات أعمل دبغ وتجهيز الجلود وصناعة الملابس الجلدية. حيث ظهر تراث حديث لنشاط إقتصادى قوى ومجتمع يعتمد على النشاط الحرفى إلا أنه لم يحظى بتأييد أو متابعة من الأجهزة الحكومية لمستوى الدخل المتدنى للعمال والتأثيرات السلبية لتلك الحرف والصناعات على البيئة العمرانية. فكان تدخل الدولة بإزالة تلك الصناعات و نقلها بالكلية إلي مدينة الجلود بالربيكي خلف مدينة بدر، و قامت أجهزة الدولة بإقتراح مشروع ثقافي فندقي تجاري سياحي فى الموقع الذى تم إخلاؤه بالكامل ليس فقط من صناعات الدباغة والجلود ولكن أيضا من مجتمعه المحلى. هذه التجربة على نقيض ما تم فى نقل صناعات الذهب هى عملية "إخلاء" كامل وإعادة تخطيط لم تربط المقترح بأى نشاط كان قائما بالمنطقة ولم تستفيد من المجتمع المحلى القائم بل إستهدفت جذب نوع جديد من السكان والمستعملين. ، وربما كان إقتراح بورصة عالمية لتجارة الجلود و المصنوعات الجلدية

في هذا الموضع بخدماتها الفندقية و السياحية المختلفة البديل الذى لم يتم النظر إليه فى تطوير المنطقة للحفاظ على كامل هوية و شخصية المكان ومجتمعها المحلى المرتبط بصناعة و نشاط حرفي تراثي.

الإشكالية البحثية : هناك إشكاليتان رئيسيتان يناقشهما البحث : الأولي هي نقل النشاط الإقتصادي الحرفي "التراثي" كلياً من منطقة تراثية إلي أخري بقرار حكومي فوقي مباشر له تأثير سلبي على هوية المنطقة و سكانها و ذاكرتهم ووعيهم وإدراكهم لمنطقتهم بالإضافة إلى الأثر الإجتماعي و اللاإقتصادي على السكان و النشاط ككل .

و الإشكالية الثانية هي تأثير ذلك على مشاركة الحرفيين و الصناع في عملية الإحلال و التجديد و التطوير حيث أن الإنتقال الطوعي بقرار من أرباب المهنة يجعلهم شركاء في التنمية و يخلق الحافز لديهم للمساهمة في عمل البني التحتية للصناعة و الخدمات اللازمة لممارستهم للمهنة حيث أن ذلك لايفقدهم ممتلكهم و يزيد من إرتباطهم و إنتمائهم لمنطقتهم و صناعتهم و في حالة التدخل الرسمي الخشن فإن حالة عدم الرضا من السكان و الصناع تجعلهم في حالة عزوف عن المشاركة نتيجة عدم الرضا كما أنها تخنق لديهم فكرة الإنتماء للمكان و المجتمع .

أهداف البحث : Research objectives

- التأكيد علي أهمية وتأثير الحوار المجتمعي وإستطلاع رأي شركاء التنمية (السكان و الصناع)بالمناطق التي تحتضن المهن التراثية و التاريخية في سياسات و قرارات الإحلال و التطوير و تأثير ذلك علي مشاركتهم الإيجابية في التطوير و التحديث مع حفظ هوية و شخصية و طابع و وظيفة المنطقة بما لا يضر بالتراث و الأثر المادي و يحفظ ممتلكهم.
- أهمية الأخذ في الإعتبار أن نشاط المناطق التراثية بما تحتضن من حرف تراثية هو جذء أصيل من هويتها لا ينبغي طمسه بالكلية و إحلال أنشطة إستثمارية أخري لا تنتمي للنشاط الأصلي و أن النشاط المستحدث يجب أن ينتمي للنشاط الأصلي بما يحفظ النشاط والأثر (التراث المادي)و ممتلك الأفراد و المؤسسات .

منهج البحث :Research Methodology

المنهج النظري: يناقش مفاهيم التراث و ما يواجهه من خلل تشريعي و السعي إلي تطبيق مفاهيم المشاركة المجتمعية و إعلاء مبادئ الحوكمة للتراث و منها الشفافية ،و خلل إداري متمثل في تضارب الإختصاص و الولاية علي المناطق التراثية من الأجسام , Bodies و المؤسسات المعنية بالتراث ، و موقع الأنشطة الإقتصادية و الحرف من التراث المعنوي الغير مادي و أهميتها و ضرورة تطويرها و الحفاظ عليها ، و من ثم طرق و مراحل إحياء التراث و التدخل في المناطق التراثية.

المنهج التطبيقي (الميداني): - Applied approach يتم عمل إستطلاع للرأي بلقاءات مباشرة مع السكان و أرباب المهن و الحرفيين بكل من المنطقتين قبل و بعد الإنتقال و النقل للصناعة لكل من العبور أو مدينة الجلود بالربيكي .

المنهج التحليلي: Analytical approachحيث يتم تحليل بيانات الدراسات التطبيقية و الميدانية بعمل دياجرامات توضيحية تربط عوامل و معايير إتخاذ القرار بالآثار و النتائج المترتبة عليها في كلتا الحالتين.

مفهوم التراث:- يعتبر التراث مرجعاً ديناميكياً و وسيلة للتغير و التغيير و يمثل الذاكرة الجماعية لأي منطقة أو مجتمع، و هو قاعدة هامة لأي إنطلاقة تنموية حالية أو مستقبلية ،و التراث إما أن يكون مادياً كالتراث العمراني و التراث المعماري أو التراث الأثري و الذي يعتبر مصدراً ثقافياً غير متجدد و يشمل كل ماخلفه الوجود الإنساني من منشآت سواء كانت مستغلة أو مهجورة أو بقايا منشآت أو مناطق مرتبطة بأي نشاط إنساني في وقت ما ، أو التراث المعنوي و الحسي و الثقافي

و هو مصدر يحكي التطور التاريخي للحياة الإنسانية في الوقت الحالي بكل جوانبها الثقافية و الروحية و السياسية و المعنوية و الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية .

وقد شهدت مفاهيم التراث عالمياً في القرن الماضي تغيراً ملحوظاً حيث أصبحت تشمل الجوانب الحياتية المختلفة ثقافياً و إجتماعياً و خلقياً و سلوكياً و نحوها بعدما كان المفهوم عن التراث محصوراً في الجانب المادي فقط فأصبح العالم ينظر للتراث علي إعتبارة ينتج عن عمليات إجتماعية ديناميكية و تفاعلات و أحداث و ذلك بعدما كان يتم النظر اليه علي كونه ثابت و غير قابل للتغيير ، و علي ذلك فإن منطقة المدابغ بما يتم فيها من أنشطة سكانية وأحداث و ما طرأ عليها من تغيرات إجتماعية و ديمغرافية وإقتصادية - منذ نشأتها بجوار سور مجري العيون- تحوي ذكريات النشأة و الشباب و الكهولة لكل سكانها و من عمل بها في مهنة الدباغة ، بل يمكن القول أن مهنة دباغة الجلود نفسها قد إستوطنت تلك المنطقة و أصبحت جذء من تكوينها و إنتسبت المنطقة للمهنة وإنتسبت المهنة للمنطقة وأصبحا كياناً واحداً.

تحديات التراث المصري :

من المنظور التشريعي : - فالتراث الثقافي المصري يعاني من مشاكل متعددة، أول و أحد اهم تلك المشاكل هي الاطار القانوني للتعامل مع التراث ، فقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ و تم تعديله بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ و القانون 3 لسنة ٢٠١٠ والقانون ٢٠ لسنة ٢٠٢٠ لا يتعرض لمصطلح "التراث" ولكن "الاثار" والتي يزيد عمرها عن 100عام بشرط ان تكون لها قيمة او أهمية بدون شرح لماهية القيمة وكيفية تحديدها ومن يقوم بعملية التقييم ،ويعطي القانون السلطة للوزارة المسئولة و بموافقة رئيس الوزراء ان يعتبر اي عقار او منقولات ذات أهمية اثراً اذا كان للدولة مصلحة قومية دون التقيد بالحد الادنى لعمر العقار ويستمر القانون في بنود فضفاضة بإطلاق يد السلطة التنفيذية في تكييف حالة التراث على ما تراه و تفسره بكونه مصلحة قومية حتي لو كان ذلك علي حساب الملكيات الخاصة للأفراد، كما أن ذلك يفتح أبواب عدم الشفافية و يهدد مبدأ حوكمة التراث .(مني موسي- حوكمة التراث الثقافي المصري-جريدة مركز طارق والي العمارة والتراث

22)يونيو ٢٠٢٢ - المجلد ٧ العدد ١٤التراث بين الإهدار والحماية)

ومن المنظور الإداري: - فالتراث المعماري على سبيل المثال تقع مسئولية اداراته بين أكثر من جهة فالمباني والمواقع المسجلة كأثر تقع تحت مسئولية وزارة الاثار كاملة، ولكن إذا كانت هذه الاثار اوقافا فأن مسئولية وزارة الاثار تكون المراقبة فقط والملكية والادارة لوزارة الاوقاف مما يشكل تضارب في المصالح وقد تصل الا النزاع. وهناك المباني المسجلة في قوائم الجهاز القومي للتنسيق الحضاري)جهاز تابع لوزارة الثقافة(وهذه المباني تخضع لقانون مختلف عن قانون الاثار وقد تكون مملوكة لأفراد او مؤسسات وتدار من قبل مالكيها والجهاز مسؤول عن اعمال الصيانة والترميم. وتتغير هذه القوائم باستمرار بسبب رفع مالكيها لتظلمات يترتب عليها شطب المبنى من القوائم. ترجع بعض المشاكل الى محدودية الموارد المالية المخصصة للتراث وكيف يتم توزيعها وتخصيصها. كما يعتبر كفاءة الكوادر البشرية العاملة في مجال التراث سواء على مستوى العاملين بالدولة او المهنيين المستقلين من أحد التحديات، وتعد المشكلة التي يلاحظها العاملون في مجال التراث هي مشاركة المواطنين في صنع القرار وتحديد أولوية مشروعات الحفاظ فمنذ عقود تأكد الهيئات المعنية بالتراث الثقافي مثل اليونيسكو وإيكروم و ايكوموس، على اهمية توافر انظمة ادارة سليمة للممتلكات الثقافية. كما يوضح دليل اليونيسكو لإدارة التراث العالمي ان نظام ادارة التراث يعتمد على ثلاثة عناصر وثلاثة عمليات وثلاث نتائج، العناصر الثلاث هي الإطار القانوني، المؤسسة المسئولة، والموارد ،والعمليات هي التخطيط، التنفيذ، ثم المراقبة. والنتائج في هذا

النظام تنقسم الى نتائج اولية ونتائج بعيدة المدى وتعديلات/تحسين نظام الادارة نفسه ،ونقص المعلومات المتاحة عن هذه القرارات والمشروعات التي تقوم بها الدولة.

الأنشطة الإقتصادية و أهميتها و موقعها من التراث :- وقد ذكر التقرير الخاص بالأنشطة الإقتصادية و الحرف الصادر عن منظمة اليونسكو عن ممتلك التراث بالقاهرة التاريخية ٢٠١٠ أن (جزء كبير من ممتلك التراث العالمي (٤٨ شياخة)يتسم بالتواجد الغزير، المنظم والقوي للأنشطة والاستخدامات المجتمعية.

• أقل من ثلث الشياخات) ٢١ (تتسم بطبيعة سكنية وتنقص فيها الأنشطة والاستخدامات.

• أعلى تركيز من الأنشطة التقليدية متواجد في حيز قسم الجمالية وقسم الموسكي وشياخة السروجية، مما يعكس التوزيع المكاني التاريخي للأنشطة التجارية والحرف اليدوية والأسواق.

رغم الأثر السلبي لبعض الأنشطة والاستخدامات المجتمعية، فإن استمرارية هذه الأنشطة والاستخدامات تعتبر دالة على حيوية المدينة وعلى قيم التراث غير المادي التي تستحق الحفاظ عليها.

إلا أن هذا المعيار يُظهر أن التحكم في استخدامات الأرضي كأداة ضرورية للحفاظ العمراني. فضلاً عن ذلك، فإن استخدام الفراغ العمراني يؤثر أيضاً على الظروف المعيشية للمجتمع بأسره. (منظمة اليونسكو - مركز التراث العالمي - إدارة مواقع التراث العالمي بجمهورية مصر العربية .مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/ ٢٠١٠ الى يونيو/ ٢٠١٢)

و على ذلك فكل الانشطة الانسانية المميزة تعتبر جزء من التراث حيث تمثل جزء من الذاكرة الجماعية للمجتمع ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار مثلها مثل التراث المادي ولاتقل عنه اهمية ، كما ينبغي ان يتم ادارتها بالحفاظ والحماية والترميم والتأهيل والاحياء دون طمس كامل او محو او نقل نشاطها الي مواقع اخري بالكامل واحلال انشطة اخري محلها لا تنتمي الي النشاط الرئيسي للسكان ، وبالتالي فإن صناعة الجلود وأعمال الدباغة و ما ترتب عليها من أنشطة إقتصادية أخري مثلت جذباً و حافزاً لنشأة مجتمع يعتمد علي تلك الصناعة كمورد للحياة و ساهم في تشكيل المدينة الأم و و عُرف بين سكانها كمقر لذلك النشاط يقصده سكان المناطق المجاورة للحصول علي منتجاته و التعامل مع سكانه كل ذلك أصبح تراثاً بمرور السنوات لا يمكن محوه بقرار فوقي بغرض إستثمار موقعه لقربه من القاهرة التاريخية للأسف يتم اتخاذ هذه القرارات بشكل عام من قبل سلطات الدولة او المجموعات المهيمنة على الثقافة بما يسمى با ل .authorized heritage ، كما يوضح جرمشي في

مفهومه وشرحه للهيمنة الثقافية -عندما يمكن استخدام التراث والتقاليد والفن والفلسفة والدين والتعليم والإعلام من قبل الجماعات المهيمنة لجعل هيمنتها تبدو طبيعية للمجموعات غير المتجانسة التي تشكل المجتمع - وبالنظر على نتائج تجارب الحوكمة الثقافية، يجب أن يكون لمدى مشاركة المواطنين في تحديد "التراث" تأثير قوي على نجاح عمليات الحوكمة. و قد تناولت العديد من مشروعات الحفاظ علي التراث و إعادة إحيائه تبني فكرة أن التراث ليس مجرد مبني أثري ينبغي تفريغ الأنشطة الإنسانية المحيطة به بحجة المحافظة عليه بل أن الأثر بما حوله أصبح يشكل كياناً متكاملاً ينظر إليه كوحدة واحدة و ككتلة متماسكة تحكي في تناغم حكاية عبر الزمن من هنا ينبغي لأي مشروع إحياء أن ينبثق من إعادة إحياء المنطقة ككل و ليس فقط كمنظر جمالي بل بشكل متغلغل في النسيج المجتمعي .

مراحل اللإحياء للتراث و أساليب التدخل في المناطق التراثية :- و يجب أن يمر مشروع الإحياء بثلاثة مراحل أساسية :
المرحلة الأولي حصر و توثيق جميع المباني الأثرية و ذات القيمة و التي تحمل طرازا معمارياً مميزاً و تسجيلها علمياً
و المرحلة الثانية يتم فيها إزالة و هدم كل التعدي الجارح علي تلك المباني و إعادة إنشائه الحتمى بنفس التفاصيل و علي نفس الطراز المجاور له في تجانس تام يحترم مامضي ويظهره .
و المرحلة الثالثة و الأخيرة و هي مرحلة حتمية ستكتمل تلقائياً بإعادة تسكين من تم إخراجهم في المباني الجديدة و إعادة التوظيف و إعادة الإستخدام الختمي للمباني التراثية و الأثرية الواقعة في المحيط بعد أن تم إبرازهم و جعلهم محوراً هاماً لتحقيق الإستدامة التي تعتبر هدفاً بحد ذاتها . (السيد سعيد السيد السقا ،إعادة الإحياء المتكامل للمناطق التراثية وإعادة توظيف واستخدام المباني التراثية والاثرية الواقعة بمحيطها، جريدة مركز طارق والي العمارة والترا ث ٢٢ -يونيو ٢٠٢٢ - المجلد ٧ العدد ١٤
التراث ... بين الإهدار والحماية
لابد من تطبيق معايير خاصة باستخدام الأراضي لتفادي الأنشطة التي تضر بالنسيج العمراني أو تؤدي إلى تدهور حالة المعيشة فيه، مثل الصناعات الموسعة أو الملوثة للبيئة أوأنشطة تجارة الجملة. ولابد من التشجيع على الاستخدام التكيفي للآثار والمباني المسجلة وغيرها من المباني في الموقع، على أن يشمل الاستخدام أنشطة متسقة مع السياق العمراني التاريخي مع ضرورة الحفاظ علي الصناعات التقليدية الموروثة عبر الأجيال المختلفة و تدعيمها و تطويرها بما يخدم فئات المجتمع و خلق فرص عمل و الحفاظ علي تلك الصناعات بإعتبارها موروث ثقافي و حرفي لا يقل أهمية عن الموروث المادي العمراني و المعماري.

مشروع الدولة فيما يخص منطقة المدابغ بسور مجري العيون و مدينة الجلود بالروبيكي:
منذ تسعينيات القرن الماضي(١٩٩٢) فكرت الحكومة المصرية في إنشاء منطقة صناعية بالروبيكي متاخمة لمدينة بدر و بالقرب من مدينة العاشر من رمضان الصناعية على مساحة ١٦٢٩ فدانا كمدينة صناعية متخصصة بصناعة الجلود بعد نقل منطقة المدابغ الموجودة خلف سور مجرى العيون بمصر القديمة إليها.
و قد بدأت الحكومة ممثلة فى وزارة الإسكان ومحافظة القاهرة بالتنسيق مع صندوق تطوير العشوائيات، اتخاذ خطوات جادة فى مشروع تخطيط وتطوير منطقة المدابغ- سور مجرى العيون- وإيواءات أبو السعود وما حولها بنطاق حي مصر القديمة، وذلك بعد إخلاء المنطقة تماما من السكان وبدء أعمال الهدم للمنطقة بالكامل و التي تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ فدان تقريباً و هي متاخمه لكورنيش النيل وطريق صلاح سالم و متاخمة للمعالم التاريخية الإسلامية لمدينة القاهرة و تحديداً حي مصر القديمة.

خريطة رقم (١) توضح منطقة المدابغ جنوب سور مجري العيون قبل أعمال الهدم .

صورة رقم (٢) توضح الطريقة التقليدية لتجفيف الجلود بعد الدباغة و تأثيرها الضار علي السور كأثر هام.

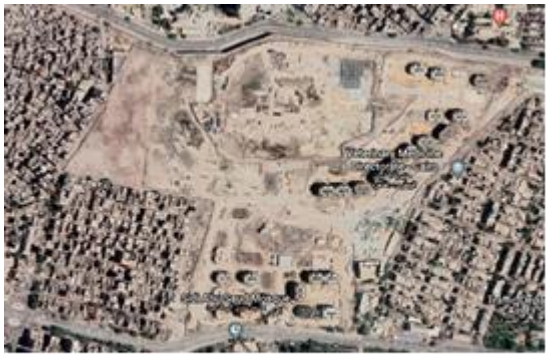

صورة رقم (٥) منطقة المدابغ بعد إزالتها بالكامل و بدء مشروع الدوله الإستثماري .

خريطة رقم (٦) توضح موقع المنطقة وسط القاهرة الإسلامية و علاقتها بالمناطق المحيطة بها .

صورة رقم (٣) توضح الطريقة التقليدية لصباغة الجلود بالمواد الكيميائية و الصبغات و تأثير ذلك علي بيئة المنطقة.

صورة رقم (٤) توضح الطريقة التقليدية لتجميع و غسيل الجلود قبل مراحل الدباغة و تأثير ذلك علي بيئة المنطقة لعدم وجود شبكة صرف صناعي جيدة .

و من ثم شرعت وزارة الإسكان في تدشين مشروع ضخم علي مساحة الأرض المخلاة و تعتمد فكرة المشروع – حسبما أعلنت وزارة الإسكان علي موقعها الإليكتروني الرسمي - على اقتراح أن يضم المشروع نشاط (سكني - خدمي – تجاري – ترفيهي) مع مراعاة المرونة عند التعامل مع الموقع العام بإزالة وإعادة البناء مرحليًا بحيث يمكن التعامل مع منطقة أكشاك أبو السعود كمرحلة أولى وإعادة استغلال موقعها كنشاط سكني إداري مميز ثم التوسع مرحليًا في باقي مناطق المشروع و قد حددت البرنامج الفراغي للمشروع و ميزانية إستخدامات الأراضي كما يلي :-

مركز ثقافي ترفيهى بمساحة حوالي ٦,٧٥ فدان ،فنادق ثلاث نجوم بمساحة حوالي ٣,٧٥ فدان ،فنادق خمس نجوم بمساحة حوالي(٧) فدان ،مركز تجاري رئيسي بمساحة حوالي(٦) فدان ،مركز إداري رئيسي بمساحة حوالي (٥) فدان ، و

تجمع سكني إداري مميز بمساحة حوالي (٦,٦) فدان ، بلإضافة إلى مول تجاري أسفله جراج بمساحة حوالي ١,٦ فدان

. المصدر: مكتب خدمة المستثمرين . محافظة القاهرة

صورة رقم (٨) توضح المراحل النهائية لتنفيذ المشروع (المباني السكنية الفاخرة المخصصة للعاملين المصريين بالخارج و الأجانب) .

خريطة رقم (٧) توضح ما تم من أعمال بالمنطقة حتي تاريخ البحث (المصدر GOOGLE EARTH).

صورة رقم (٩) توضح علاقة مشروع الإسكان الفاخر بسور مجري العيون.

صورة رقم (١٠-١١) توضح الموقع العام المقترح للمشروع الإبتدائى من وزارة الإسكان قبل التنفيذ و الذي يظهر ميزانية إستعمال الأراضي و يظهر من خلاله الميزانية الخاصة بالإستعمالات السكنية منخفضة جداً عن باقي الإستعمالات الثقافية و الترفيهية و الإدارية . خلافاً لما تم تنفيذه .

صورة رقم (١٢-١٣) توضح المباني العامة و الخدمية (الفندق و الوكالة و المطاعم و المسرح المكشوف) من المشروع المقترح من وزارة الإسكان قبل التنفيذ ، كما يظهر الطابع المعماري المتوافق مع المحيط العمراني و هو مالم تلتزم به أثناء التنفيذ .

صورة رقم (١٤) توضح إمكانية تطوير عمارات الإسكان منخفض التكلفة المحيط بالموقع بعين الصيرة ليتوافق مع المشروع المقترح و يؤثر علي صورته .

صورة رقم (١٥) توضح إمكانية ربط المشروع بالمشروعات التنمويه المحيطة به (حديقة الفسطاط و بحيرة عين الصيرة و هو ما يعني وجود نيه لنزع المزيد من الملكيات بغرض المنفعة العامة . .

وقد قامت االحكومة المصرية بتخطيط منطقة صناعية متاخمة لمدينة بدر و مدينة العاشر من رمضان الصناعية لنقل صناعة الدباغة لها ، و حسب المخطط العام الذي أعدته الوزارة وتضم المنطقة الصناعية وحدات إنتاجية وخدمات مساعدة على مساحة ٥١١ فدانا ومزمع إقامة متحف تراثى مخصص لبيان مراحل تطور صناعة الجلود فى مصر، إنشاء بنية تحتية وأساسية حديثة تتغلب على جميع المشكلات البيئية التى كانت تواجه مدابغ منطقة مجرى العيون الأثرية بالإضافة إلي إقامة مراكز خدمات عامة من بنوك وقاعات مؤتمرات، ومعارض، ومراكز صيانة، ومنافذ تسويق، ومكاتب تراخيص، ومستشفى ومركز إطفاء ومركز شرطة، ومركز اتصالات، بجانب تواجد مختلف الخدمات ، وقد قسمت مراحل تنفيذها إلي ثلاثة مراحل حسب ما ورد في المواقع الرسمية المهتمه بالمشروع و ما ذكر علي موقع رئاسة الجمهورية المصرية تحديدا كما يلي :

في المرحلة الاولى :تستوعب المرحلة الأولى جميع المصانع الموجودة بمنطقة سور مجرى العيون والصناعات المكملة لها عند نقلها إلى مدينة الجلود بالروبيكى ، وهى على مساحة ١٦٠ فدانا وبها ٨٠ عنبرًا بمساحات مختلفة وجاهزة للتشغيل ،وتصل التكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى نحو مليار جنيه ،وقد قرر مجلس الوزراء إنهاء المرحلة الأولى من مدينة الجلود في يوليو ٢٠١٦ لتكون جاهزة لاستقبال كافة المدابغ المقرر نقلها من منطقة مجرى العيون إلى الروبيكى ،حيث تم الانتهاء من جميع منشآت المرحلة الأولى وأعمال البنية الأساسية الداخلية والخارجية وإطلاق التيار الكهربائي وتوصيل المياه واتمام أعمال التشطيبات حتى يمكن نقل وتسكين ١٠٦٦ مدبغة وقد بدأت الخطوات التنفيذية لنقل ١٠ مدابغ مختلفة الأحجام من

منطقة مجرى العيون إلى الروبيكى بمدينة بدر ، ومن المقرر الانتهاء من ٤٠٪ من عمليات الهدم في الربع الأول عام ٢٠١٧ .

المرحلة الثانية :تقام المرحلة الثانية على مساحة ١١٦ فدانًا تم طرحها وتقديم العطاءات وفحصها وتحديد شركة يتم إسناد العمل لها في ديسمبر ٢٠١٦، وقد تم تخصيص ٢٠٠ مليون جنيه من صندوق الترفيق للبنية الأساسية وجارى اتخاذ الإجراءات التنفيذية.

المرحلة الثالثة : تخصص المرحلة الثالثة لجذب استثمارات خارجية في مجال الصناعات المغذية وصناعات القيمة المضافة مثل صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية المصنعة سواء الموجهة للتصدير، أو الاستخدام المحلى وأيضا تتيح المرحلة الثالثة إنشاء مقرات للشركات العالمية لزيادة فرص التصدير وفتح أسواق خارجية لمنتجاتنا الجلدية.

الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية – مصر https://www.presidency.eg/ar/المشاريع-القومية/مشروع-مدينة-الجلود-بالروبيكى</"

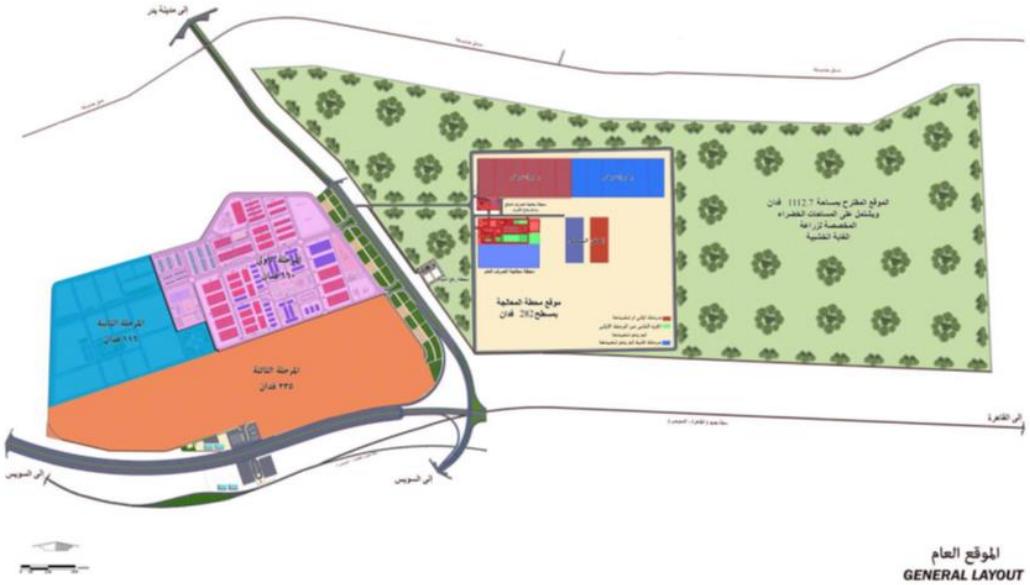

صورة رقم (١٦) توضح الموقع العام لمنطقة صناعة الجلود بالروبيكي بمراحلها الثلاث المقترحة و كذلك المسطحات الخضراء و مواقع محطة معالجة الصرف الصناعي .

صورة رقم (١٧-١٨) توضح الموقع العام للمرحلة الأولي لمنطقة صناعة الجلود بالروبيكي و الموقع بعد الإنتهاء من تنفيذ المرحلة الأولي بالكامل .

صورة رقم (١٩-٢٠) خطوط الإنتاج الجديدة بالمنطقة الصناعية بالروبيكي و إستخدام المعدات الحديثة كثيفة الإنتاج و قليلة العمالة .

منطقة الصاغة و صناعة صياغة الذهب و الحلي:

تتتواجد منطقة الصاغة بقلب القاهرة التاريخية بقسم الجمالية – الدرب الأحمر ،حيث أعلي قيمة للأرض و العقارات في مصر -منذ قرون عديدة -و تضم هذه المنطقة العديد من كنوز العمارة و العمران و مجموعات معمارية و عمرانية إسلامية متكاملة بمختلف العصور من العصر الفاطمي الي العثماني . و نظراً لخصوصية تلك الصناعة و التجارة لخصوصية المعدن المستخدم وإرتفاع قيمته فقد سيطرت علي هذه الصناعة مجموعات من الصناع و التجار لا تخرج أسرار الصناعة و التجارة من بينهم و تتم بينهم المعاملات في عالم من الأسرار و الأعراف التي نشأوا عليها و نشأ السوق علي أسسها .

و تعتبر هذه الصناعة من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة المحيطة بها إذ تستخدم فيها أحماض النيتريك و الكبريتيك بنسب تركيز تصل الى ٩٨% ،و تستخدم في أعمال الصهر أفران تصل درجة حرارتها إلى١٢٠٠ درجة مئوية، و هو ما يؤدي أحياناً إلى إذابة الحجر و رئات البشر المتعرضين لإستنشاق الأبخرة الناتجة عنها ، كما أنها تعتمد في مراحل معينة من التصنيع علي استخدام الجبس و الشمع و هو يؤثر علي شبكة الصرف الصحي بالمنطقة ككل و مابها من مباني تاريخية .

صورة رقم (٢١-٢٢) توضح بعض المصانع و الورش التي لازالت تعمل بصناعة صياغة الذهب بالجمالية .

صورة رقم (٢٣-٢٤) توضح أفران وكيماويات صهر الذهب وما لها من تأثير ضار جداً بالبيئة المحيطة.

و العمالة المشتغلة بصياغة الذهب تأخذ فترات كبيرة في التدريب و التعليم و تخضع لأساليب دقيقة من التأمين و التدقيق في الدخول و الخروج إلي و من مناطق الإنتاج إذ لابد من تغيير الملابس في الدخول و الخروج لما يتعلق من برادة الذهب بالملابس الخاصة بالعمال لذلك فلابد من إرتداء ملابس معينه أثناء العمل و بعد العمل يتم غسلها لإستخراج برادة الذهب العالقة بها ، لذلك فدورة دخول العمال و طبيعة عملهم تقتضي توفير مساحات واسعة لخدماتهم لعدم خروجهم و دخولهم لمناطق الإنتاج لأكثر من مره في اليوم وهو مالايمكن توفيره بسهولة في تلك المساحات الضيقة .

و نظراً لطبيعة الصناعة وما تنتجه من آثار بيئية ضارة جداً فقد بدأت الدولة ممثلة في وزارة البيئة و الصناعة و ادارات الأحياء في التضييق علي أرباب الحرفة بيئياً و قانونياً لتقليل الآثر البيئي للصناعة ، هذا من جهة و من جهة أخري فإن الصناع لم يجدوا المساحة الكافية لتتابع خط إنتاج الذهب من مرحلة الصهر ألي مرحلة الشمع و الجبس حتي مرحلة التلميع والثقل و النهو التام للمنتج وتركيب الحجر ، وأصبحت كل مرحلة منهم تتم في مكان مختلف و إنقطعت سلسلة الإنتاج و أصبح لزاما نقل الخام بين كل مرحلة تصنيع وأخري من مكان لأخر داخل نفس المنطقة ، و عملية النقل نفسها نظراً لقيمة المعدن تتم بمحازير .

كل تلك العوامل جعلت بعض الصناع يفكرون جدياً في الإنتقال بالصناعة إلي مكان أرحب و يمكن إستقبال تلك الصناعة و يسمح بالتوسع فيها ، فبدأت شركة إيجبت جولد في بناء مصنعها و إفتتاحه سنة ٢٠٠٠ م و تبعتها شركات أخري مثل شركة لازوردي و شركة ماستر جولد و شركة كيرمينا و أندريا أند جورج و شركة ستار جولد و لامار و إيهاب وصفي و غيرها من الشركات التي قامت بإنشاء مصانع لها علي مسطحات كبيره تبلغ المسطحات المبنية فيها ١٥٠٠٠ م٢ لكل مصنع من المصانع علي ثلاثة أدوار أو أربعة حسب التراخيص و الإحتياجات الفعلية للشركة ، كما إستأجرت مباني سكنية بالقرب من المصانع لتوفير نفقات النقل من و إلي المصنع و أصبحت خطوط الإنتاج متكامله و سلاسل الإنتاج متصلة وتأمين الدخول والخروج للعمال و الخامات أكثر سيطرة من ذي قبل .

مصلحة الدمغة و الموازين مقرها في منطقة الجمالية و بالتالي أصبح لزاماً علي المصنعين نقل المصوغات الذهبية لدمغها من العبور إلي المصلحة بالمنطقة التاريخية و هو ماكان يمثل تكلفة و خطورة حيث أن نقل الذهب يحتاج إلي تأمين من نوع خاص ، ولذلك إتفق الصناع علي المساهمه في نقل المصلحة إلي العبور و شاركوا في بناء المبني الخاص بها و كذلك الأجهزه التي تعمل بها في إختبارات الذهب مثل الششني و غيره من الماكينات التي تحدد عيار الذهب ، وفي المقابل قررت

وزارة التموين تحويل مبني المصلحة القديم ببيت القاضي بالجمالية إلي متحف تستفيد منه وزارة الآثار و تم تسليمه فعلاً للوزارة للإستغلاله فيما يعود علي السياحة بالرفاة.

صورة رقم (٢٥) توضح المبني الجديد لمصلحة الدمغة و الموازين بالعبور و الذي شارك في بنائه و تجهيزه بمشاركة صناع صياغة الذهب .

كما أصبحت هناك شركات تنظر لمستقبل الصناعة و توطينها في مصر فقامت إحداها و هي شركة إيجبت جولد بإنشاء مدرسة ثانويه صناعية لتعليم صياغة الذهب بالعبور و هي مدرسة إيجبت جولد للتكنولوجيا التطبيقية و إستقطبت لها المدربين و الأساتذة المتخصصين للحفاظ علي الصناعة و تطويرها .

قامت الشركات التي إنتقلت مثل شركة إيجبت جولد و نيو إيجبت جولد في تحويل ورشها القديمة و مصانعها في المنطقة القديمة بالدرب الأحمر إلي مراكز لبيع و تسويق الذهب بالجملة و محلات و معارض لبيع السبائك الذهبية و إحتفظت بملكياتها لمقراتها القديمة.

لازالت هناك كثير من الورش و المصانع تعمل بالمنطقة و لكنها في سبيلها للإنتقال الطوعي للمدن الجديدة بجوار المصانع القائمة.

أصبحت مصر منافساً إقليمياً في صناعة صياغة الذهب بعد إنشاء تلك الشركات و توسعها في الإنتاج

صورة رقم (٢٦-٢٧) توضح أحد مصانع الذهب للشركات الكبري بالعبور وإنشاء مدرسة تكنولوجيه متطوره متخصصة لصناعة صياغة الذهب بالعبور .

الدراسات الميدانية :

أولا بالنسبة لمنطقة سور مجري العيون و أبو السعود: تم عمل دراسات علي منطقتي السور مجري العيون و محيطها العمراني بزيارات ميدانية لأكثر من مره ، قبل الإزالة للمباني الخاصة بالورش والمصانع و المساكن و العشش و الأكشاك بمنطقة أبو السعود، و أثناء عملية الهدم ،و في مراحل الإنشاء المختلفة للمشروع المقترح و التي نفذته الدولة ، و في كل

مرة كان يتم عمل تقرير مصور مع جمع بيانات وتدوينها في صورة إستبيان للرأي يحوي الأسئلة الضرورية التي تجيب علي التساؤل البحثي كما تم عمل إستبيان لاحق علي إحدي الصفحات علي مواقع التواصل الإجتماعي (الصفحة الرسمية لأصحاب محلات و مدابغ مصر القديمة) المشترك فيها اكثر من ١٠٠٠ من أصحاب المحلات و الورش و المدابغ الصغيرة و الكبيرة و تم صياغة

إستطلاع أراء الحرفيين و ارباب الحرفه (الجلود) في عمليه النقل للروبيكي								
١	هل تم إستطلاع رأي السكان و الصناع قبل عملية الهدم و النقل ؟	نعم	٢٢ %	علمنا من الإعلام فقط	٣٨ %	لا	٤٠ %	
٢	هل أنت موافق على عملية نقل الصناعه للروبيكي ؟	نعم	١٠ %	نعم بشرط التعويض المناسب	٢٠ %	نعم مع توفير بديل	١٠ %	لا	%٦٠
٣	هل حصلت على تعويضات عينية او نقدية ؟	نعم	٣٨ %	لا	٤٢ %	ليس بعد	٢٠ %		
٤	هل التعويض مناسب لسعر الأرض أو الورشة أو المنزل ؟	نعم	١١ %	لا	٦٧ %	ربما	٢٢ %		
٥	هل ثابت ملكيتك للعقار بأوراق مسجله ؟	رخص و سجل تجاري و بطاقه ضريبية	٥٠ %	ميراث شرعي بعقود	٣٠ %	عقد إيجار	١٢ %	لا	%٨
٦	هل إستفاد كبار الصناع بنفس قدر إستفادة صغار الصناع و أصحاب الورش الصغيرة ؟	نعم	٢٠ %	بنسبة أقل	٤٥ %	لا	٢٥ %	منهم من ترك المهنه	%١٠
٧	ما هى المدة التي تعطل فيها الإنتاج أثناء مراحل الهدم و النقل للروبيكي ؟	أقل من ٦ شهور	%٥	أكثر من ٦ شهور و أقل من سنه	٢٠ %	أكثر من سنه	٤٨ %	أكثر من سنه و نصف	%٢٧
٨	هل مكان الروبيكى مناسب لنقل الصناعه ؟	نعم	١٥ %	الي حد ما	٤٠ %	لا	٤٥ %		
٩	هل البنية الأساسية و المرافق مناسبه في الروبيكي ؟	نعم	٦٠ %	الي حد ما	٣٠ %	لا	١٠ %		

١٠	ما هو افضل إستغلال من وجهة نظرك للأرض بالموقع القديم بسور مجرى العيون ؟	تجارة الجلود و المنتجات الجلدية بالجملة	٥١ %	إسكان متطور للسكان و إستغلال باقي المساحة كخدمات ثقافية و تجاريه للمدينة	٢٠ %	تحديث صناعة الجلود بنفس موقعها مع إضافة تكنولوجيا حديثة	٢٩ %		

إستمارة إستبيان تحوي ١٠أسئلة تخص موضوع البحث و كانت النتائج كما يلي:-

جدول رقم (١) إستبيان لآراء السكان و الصناع بالدباغة بسور مجري العيون حول نقل النشاط من مصر القديمة الي الربيكي ثانياً بالنسبة لمنطقة الصاغة بالجمالية : من خلال كون الباحث إستشارياً معمارياً للعديد من شركات صياغة الذهب بالمنطقة فقد ساهم في تصميم و الإشراف علي تنفيذ الكثير من مصانع و مقار تلك الشركات بالعبور و كذالك إعادة توظيف مقراتها القديمة بمنطقة الصاغة كمراكز لتجارة الحلي بأنواعه المختلفة ، و قد تم إجراء لقاءات مباشرة مع أربعة من أصحاب تلك المصانع الكبري بالعبور من خلال تصميم إستمارة إستبيان Direct interviewللإجابة علي ٩ أسئلة تجيب علي التساؤل البحثي كما يلي:-

إستطلاع رأي لأصحاب مصانع صياغة الذهب و الحلي حول الإنتقال بالصناعة من الجمالية إلي مدينة العبور Direct Interview[					
م		الشركة الأولي	الشركة الثانية	الشركة الثالثة	الشركة الرابعة
١	هل قرار الإنتقال للعبور بقرار من الشركة أم بقرار حكومي؟	بقرار من الشركة	بقرار من مجلس الإدارة و العمال	قرار شخصي	قرار بالتوسع و زيادة الإنتاج
٢	هل تم توفير البنية الأساسية و المرافق بالمصنع الجديد؟	هي متوفرة أصلاً بالمنطقة الصناعية	متوفرة و لنا مرافق خاصة إضافية	متوفرة و أفضل كثيراً	متوفرة
٣	هل إنتقال العمال من محل سكنهم إلي المصنع الجديد أسهل من قبل ؟	أسهل كثيرً بفضل المساحة الأوسع	أسهل طبعاً	أسهل	أسهل من الأول كثيراً
٤	هل خطوط الإنتاج هنا متسلسلة و متتابعة بالشكل المطلوب؟	طبعاً نقلنا ٥ مصانع داخل مصنع واحد	تم نقل جميع ورش الإنتاج بمصنع كبير	تم تصميم المصنع الجديد علي أحدث خطوط الإنتاج	طبعا فكل مراحل الإنتاج أصبحت متجاورة

٥	كيف تم إستغلال الموقع القديم بالجمالية؟	تم تحويله إلي مركز تجارة للذهب و الحلي بالجملة	تحول إلى محلات جمله للتجارة	لازال به بعض الأعمال التي لاتؤثر علي البيئة	لم يتم إستغلاله بعد لحداثة النقل
٦	هل ساهمت الشركة مع الدولة في توفير البنية الأساسية و الخدمات المساعدة للصناعة بالعبور؟	نعم ساهمنا فى إنشاء مبني الدمغة و تجهيزه	ساهمنا ببعض المعدات لتجهيز مبني الدمغة	الكل ساهم في المعدات و الإنشاء	ساهمنا كغيرنا لأن المصلحة عامة
٧	هل ملكية العقار بالجمالية ثابتة بعقود مسجلة؟	ثابته بعقود	ثابته منذ القدم	هناك عقود مسجلة	ثابته و موثقة
٨	هل تعطل الإنتاج خلال فترة الإنتقال إلى العبور؟	لم يتم الإنتقال إلا بعد تجهيز المبني الجديد	لم يتعطل مطلقاً	إستخدمنا معدات جديدة متطوره و تم التصرف في القديمه	الإنتاج مستمر
٩	هل العمال أكثر راحة بالعبور أم بالموقع القديم بالجمالية؟	بالنسبه للعمال العبور أفضل كثيراًمع توفير وسائل الإنتقال	العبور قريبه من القاهرة و الإنتقال أسهل	وسائل المواصلات هنا أسهل و أسرع	هنا أوسع و وفرنا خدمات للعمال مثل المطاعم و المغاسل للملابس

جدول رقم (١) إستبيان لآراء السكان و الصناع بالدباغة بسور مجري العيون حول نقل النشاط من مصر القديمة الي الربيكي

جدول رقم(٢) إستبيان لآراء أصحاب شركات الحلي و المجوهرات نحو نقل الصناعة الي مدينة العبور .

و قد أمكن من خلال تلك الإستبيانات و اللقاءات المباشرة تحليل المشكلة البحثية و معرفة أسبابها و نتائجها من خلال الدياجرامات و الرسومات التوضيحية الآتية:-

شكل رقم (٢٨) تحليل لأسباب و نتائج نقل الدباغة إلي الروبيكي

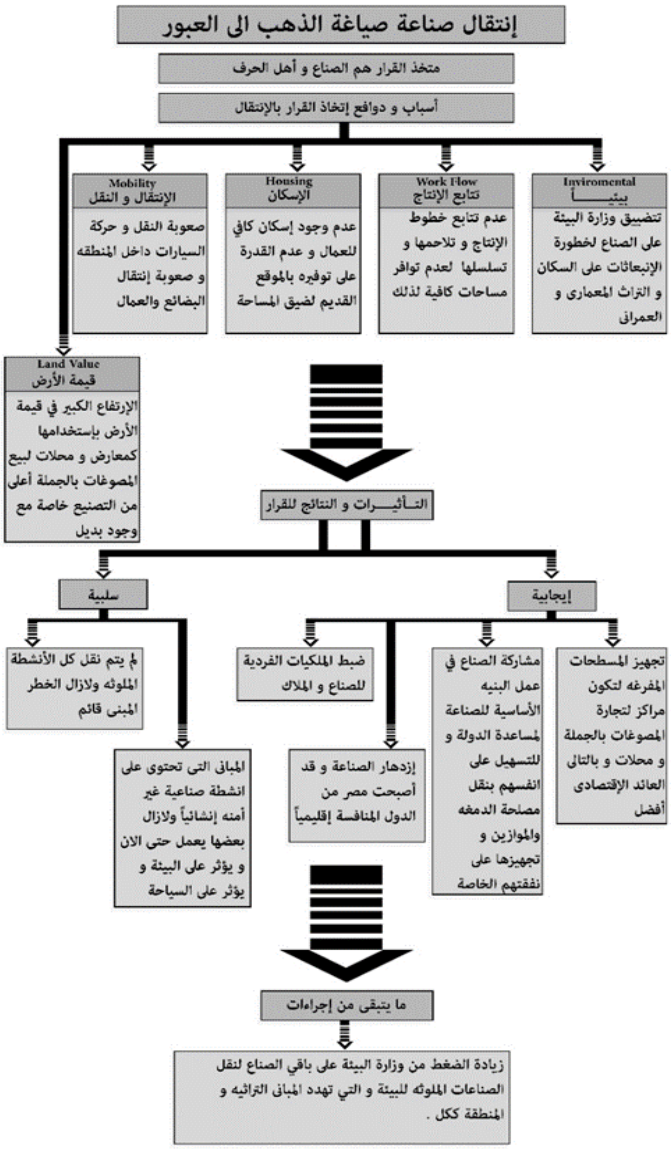

شكل رقم (٢٩) تحليل لأسباب و نتائج نقل اصناعة الحلي إلي مدينة العبور

تحليل نتائج الدراسات الميدانية و الإستبيانات و اللقاءات المباشرة كما يلي:-

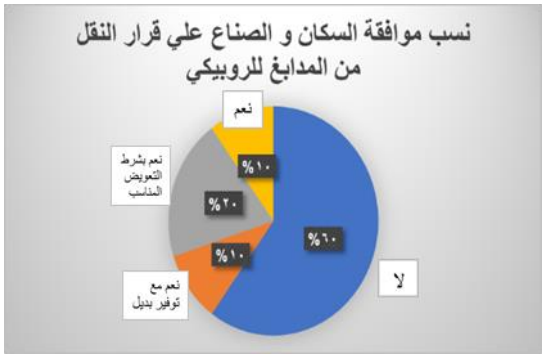

دياجرام (٣٠) يوضح عدم رضا السكان و الصناع عن نقل النشاط الي الربيكي

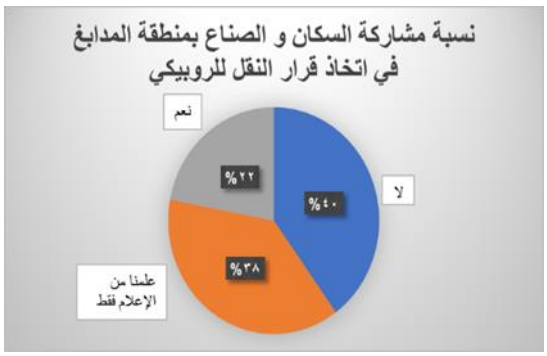

دياجرام (٣١) يوضح عدم إشراك السكان و الصناع في حوار مجتمعي لتقرير عملية النقل للربيكي .

دياجرام (٣٢) يوضح عدم حصول جميع من أخليت مبانيهم علي تعويضات حتي الآن.

دياجرام (٣٣) يوضح عدم رضا عن التعويضات وإعتبارها غير عادلة حتى مع تخصيص مواقع بديلة بالروبيكي.

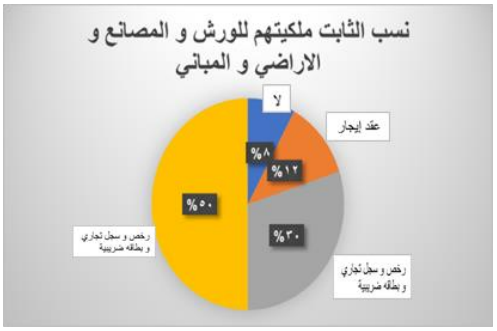

دياجرام (٣٤)يوضح أن الأغلبية من السكان و الصناع لديهم أوراق و مستندات ثبوتية بالملكيه .

دياجرام (٣٥)يوضح عدم إستفادة صغار الصناع و أصحاب الورش الصغيرة و وقوع ضرر أكبر عليهم جعل بعضهم يعتزل المهنة.

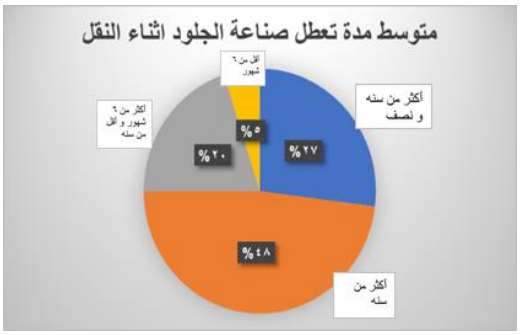

دياجرام (٣٦)يوضح يوضح تعطل الإنتاج أثناء نقل الصناعة للربيكي لأكثر من سنه في المتوسط

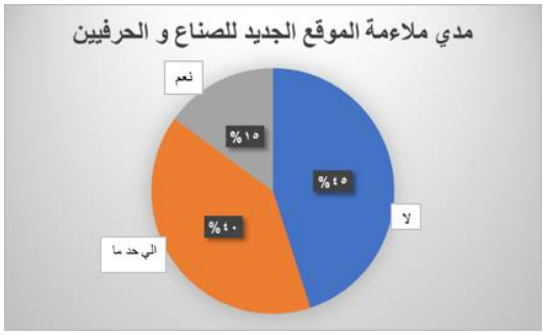

دياجرام (٣٧)يوضح عدم رضا الصناع و الحرفيين عن الموقع الجديد بالربيكي.

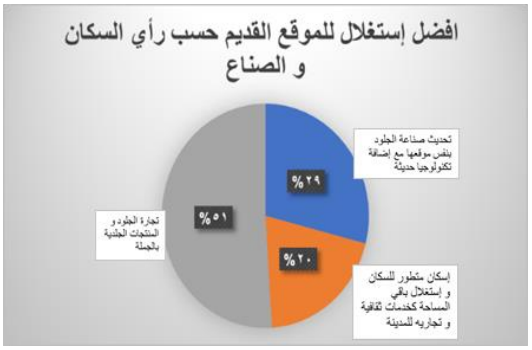

دياجرام (٣٨)يوضح أن أفضل إستخدام للموقع القديم هو مايتصل بالنشاط الرئيسي للمنطقة و هو تجارة و بورصة الجلود الإقليمية .

دياجرام (٣٩)يوضح أن بالرغم من ذلك إلا أن موقع الربيكي يمتاز بتوافر بنية أساسية جيدة و مناسبة .

النتائج:

من خلال الدراسات النظرية و الميدانية يمكن إستخلاص النتائج الأتية :

- هناك خلل في التشريعات الحاكمة للتعامل مع التراث و المناطق ذات القيمة ، مع عدم وجود شفافية كافية في طرق إتخاذ القرارات و عدم تطبيق مبادئ الحوكمة مع إطلاق اليد الرسمية للدولة في تحديد أساليب الإرتقاء المناسبة و طرق التدخل في المناطق التراثية وذات القيمة .
- هناك خلل إداري في طريقة إدارة المناطق التراثية وذات القيمة يتمثل في تعدد الجهات التي تدير المباني و المناطق التراثية مثل وزارة الآثار و وزارة الأوقاف و جهاز التنسيق الحضاري مع تداخل بعض الأجهزة و المؤسسات الأخري التي تؤثر في إدارتها بالتمويل و التبرعات يجعل هناك تضارب أحياناً و تداخل في القرارات أو تعطيل إتخاذ القرارات التي تضمن تحقيق المصلحة العامة .
- التوافق المجتمعي علي الأساليب الصالحة للتدخل و الإرتقاء بأي منطقة يضمن مشاركة إيجابية من أفراد و جماعات و مؤسسات مجتمع مدني تحقق أعلي قدر من الرضا و المشاركة الفعالة بإعتبار الكل شركاء للتنمية و يمثلون دائرة المصالح لأي تنمية أو إرتقاء أو تطوير.
- الدراسات الميدانية و الإستبيان الخاص بسكان و صناع وأرباب حرفة الدباغة وصناعة الجلود والغراء بمنطقة سور مجري العيون لديهم عدم رضا عن الإنتقال الي الربيكي بنسبة تفوق ال ٦٠% كما أن نسبة مشاركتهم في صنع القرار حوالي ٢٢% فقط مقابل ٧٨% لم يشاركوا كما أن نسب الحاصلين علي تعويضات عينية و نقدية نتيجة إخلاء وهدم مبانيهم حتي وقت إجراء الدراسة ٥٨% و الباقي ينتظر أو ليس له الحق في التعويض كما أن من حصلوا علي تعويضات لايرونها عادلة بنسبة كبيرة و ذلك رغم أن أكثر من ٩٠% ثابت ملكيتهم لعقاراتهم ومبارنيهم ، كما أن الموقع بالروبيكي بعيد عنهم نسبياً و يرون أن موقع أخر بالقرب من مدينة مايو كان أقرب و تابع لمدن جديدة أيضاً و قيب من مناطقهم ، وأن ذلك دعا الصناع و العاملين المدربين و المهرة كبار السن يعتزلون الصنعة ، و ذلك علي الرغم من تحقيق معدلات رضا جيدة لمن إنتقل الي الروبيكي عن البنية الأساسية و الخدمات المتوفرة بالمنطقة الصناعية الجديدة .
- و من خلال الدراسات الميدانية يمكن أيضاً إستنتاج أن الإستغلال الأفضل للأرض خلف سور مجري العيون كان في تجارة الجلود ومنتجاتها و عمل بورصة عالمية بخدماتها من معارض وقاعات مؤتمرات و فنادق لإستقبال الوفود التجارية المهتمه و متحف لعرض تاريخ تلك الصناعة لأن ذلك كان سيحفظ للمنطقة إرتباطها بصناعتها و نشاطها الأصلي ، كما أن

السكان الأصليين كانوا يفضلون أن يكونوا شركاء للدولة في التنمية أو أن تقوم الدولة بشراء الأرض ممن أراد أن يبيعها و تشارك من له الرغبة في المشاركة ليساهم الكل في عائد المشروع بنسبة مساهمته فيها .

- من خلال اللقاءات المباشرة مع أصحاب مصانع الذهب و الحلي يمكن إستنتاج أن القرار بالإنتقال الطوعي من منطقة الصاغة إلي مدينة العبور بقرار من المنتجين أنفسهم لم يعطل الإنتاج و ساهم في إزدهار الصناعة ، و جعل المنتجين يساهمون في إنشاء البنية الأساسية و تجهيز الخدمات اللوجستية بأنفسهم و علي نفقاتهم ، و دفعهم للتفكير في توطين الصناعة و تطويرها بإنشاء مدرسة تكنولوجية للمساهمة في إنتشار الصناعة و تطوير المنتج مع الإحتفاظ بملكيتهم لمقراتهم القديمة و تحويلها إلي نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي للمنطقة و من ثم الإحتفاظ بهويتها و شخصيتها.

التوصيــات :-

عند التدخل الرسمي في منطقة تراثية ينبغي مراعاة إشراك المجتمع المحلي و أرباب الحرف في إتخاذ القرار و إجراء المزيد من الدراسات الإجتماعية و الإقتصادية و العمرانية بغرض الحفاظ علي هوية المنطقة و ضمان المشاركة الفعالة من سكانها و حرفييها في التنمية كشركاء .

المراجع:

- Al-Sakka, S. (2022), Integrated revitalization of heritage areas and re-employment and use of heritage and archaeological buildings located in their surroundings.
- Moussa, M. (2022) The Governance of Egyptian Cultural Heritage, Tariq Wali Center for Architecture and Heritage Journal.
- World Heritage Centre, 2012 Urban Revival Project for Historic Cairo, UNESCO report, 14
- Wali, T. (2022), Journal of Tariq Wali Center for Architecture and Heritage, 7 (14)
- Fischer, F. (2000). Citizens, Experts, and the Environment. Citizens, Experts, and the Environment: The Politics of Local Knowledge.
- Fischer, F. (2006). Participatory Governance as Deliberative Empowerment. The American Review of Public Administration, 36(1), 19–40.
- Noaman, N. & Christiaens, J. Ouda, H. Elmehelmy, D. (2017). Towards Good Governance of Heritage.
- Rodenberg, J. (2012). Governance of heritage. Discourses and power in heritage policy networks.
- Shipley, R., & Kovacs, J. F. (2008). Good governance principles for the cultural heritage sector: lessons from international experience. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 8(2), 214–228.